

ها هنا وإن كان مخفوضاً . وكذلك قرأت القراء : ﴿ ما لكم من إله غيره ﴾ بالرفع نعتاً لـ «إله» على الموضع .

وتقول : «ضرب بزيد ضرباً شديداً» رفعت «الضرب» لما خفضت «زيداً»، ولو قلت : «ضرب بزيد ضرباً شديداً على أن تقيم «بزيد» مقام الفاعل، جاز لكنّ الرفع في المصدر إذا نعت أحسن، لأنه يقرب من الاسم، والنصب جائزاً . قال الله عز وجل : ﴿ فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة ﴾ (١) وإذا لم ينعت المصدر كان الوجه النصب، وقبح الرفع، وذلك قولك : «ضرب بزيد ضرباً» و «سير بعمرو سيراً»، وتقول : «ضرب بزيد على الحائط ضربتان»، لما خفضت «الحائط» بـ «على» رفعت «الضربتين»، وقوى الرفع فيها لتحديد هـما، والنصب جائز .

وكذلك تقول : ضرب بعمرو على أعلى الحائط ضربتان»، رفعت «الضربتين» لأن «أعلى» في موضع خفض بـ «على»، ولكنه اسم مقصور لا يدخله الإعراب . فإن قلنا «ضرب بزيد» أعلى الحائط ضربتين»، نصبت «الضربتين»، لأن «أعلى» اسم قام مقام ما لم يسم فاعله، ولم تشغله بحرف خفض . وتقول : «زيد في رزق عمرو عشرون ديناراً» و«عمرو زيد في رزقه عشرون ديناراً»، فترفع «عمراً» بالابتداء، وما بعده خبره، ولا تجعل في «زيد» مضمراً منه وترفع «العشرين» به . فإن جعلت في «زيد» مضمراً يعود على «عمرو» نصبت «العشرين» فقلت : عمرو زيد في رزقه عشرون ديناراً .

والزجاجي لا يترك مسألة تعدد الوظائف النحوية للمكون كما وردت إما نقلاً عن القدماء أو وفقاً لتفسيره ووجهة نظره بل يلجأ في تفسير ذلك إلى استخدام قاعدة التثنية في إبراز ما يسوغ الوجه الذي يذهب إليه يقول (٢) وإنما يتبين لك هذا بالتثنية والجمع، فتقول في تثنية في كلامهم المسألة

(١) سورة الحاقة : آية ١٣

(٢) انظر المرجع السابق، ص ٨٢ .